



جمهورية مصر العربية  
وزير  
الدولة للتنمية الإدارية

كتاب دوري رقم (١١) لسنة 2007

بشأن

أحقي المؤمن عليهم بالقطاع الخاص لشغل الوظائف الحكومية

\*\*\*

السلام عليكم،،،

تهدف السياسة العامة للدولة في مجال التشغيل وتوفير فرص عمل جديدة للشباب إلى تحقيق التوازن على مستوى سوق العمل في مصر، والتقريب بين نظم علاقات العمل بالمؤسسات والمنظمات العاملة داخل المجتمع الواحد ابتعاد المساواة وعدم التمييز بين شرائح القوى العاملة كأساس للتخطيط الجيد للعمال، وإرساء نظم متميزة لإدارة الموارد البشرية في المجتمع.

ونظراً لأنه قد سار العمل من قبل عند تطبيق برنامج التشغيل الجماعي لعامي 2001/2002، 2003/2004 المنفذين مركزياً من جانب وزارة الدولة للتنمية الإدارية بجميع محافظات الجمهورية على أساس تضمين الشروط المطلوبة للتقدم لشغل الوظائف المعن عنها (وان يكون المتقدم من غير العاملين بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام ولم يسبق له الحصول على قرض من الصندوق الاجتماعي للتنمية ولم يسبق حصوله على أرض زراعية مستصلحة لشباب الخريجين عن طريق قطاع الزراعة)، كذلك تضمن إقرار استلام العمل الذي أعدته الوزارة - لكي يتلزم به كافة المحافظات - ليوقع عليه العامل شرطاً أساسياً يتلزم به المتقدم لشغل الوظيفة ومضمونه أنه (لا يعمل حالياً بالقطاع الخاص).

ونظراً لأن سوق العمل له جناحان هما: العمل الخاص والعمل العام، وأنه لا غبار على التحرك بينهما كما أنه من أبرز توجهات هذه المرحلة العدول عن نظام التشغيل الجماعي مركزياً وإتاحة الفرصة لجذب أفضل الكفاءات للجهاز الإداري للدولة وإمداد شرائين العمل به بدماء جديدة، فإنه يتبع إلغاء ما تم العمل به من قبل وكان من شأنه حرمان العاملين المؤمن عليهم من قبل القطاع الخاص من التقدم لشغل الوظائف المعن عنها بالجهاز الإداري للدولة، لاسيما وأن ذلك الحظر لا يعد من بين الشروط الأساسية لشغل الوظيفة الواردة ببطاقة الوصف





جمهورية مصر العربية

وزير

الدولة للتنمية الإدارية

وإنما كان وضع تنظيمياً فقط يكفل ضمان تشغيل أكبر عدد من القوى الوظيفية المتاحة في سوق العمل.

برجاء التكرم بالتنبيه بمراعاة العمل بما يتضمنه هذا الكتاب الدوري اعتباراً من تاريخ صدوره حرصاً على تشجيع العاملين بالقطاع الخاص على التأمين الاجتماعي حتى لا يسقط حقهم في المعاش عند التعاقد.

وتفضلاً بقبول خالص التحية،،،

وزير

الدولة للتنمية الإدارية



٣/١٣

١٣١٥ - ٢٠٠٤

كشف التوزيع: السادة:

- الوزراء.
- المحافظون.
- رؤساء هيئات العامة والأجهزة المستقلة.
- رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات.
- مديرو مديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات.